الأنباء
الاربعاء 11 ابريل 2012

«الوطني»: 6٪ معدل نمو التوظيف بين الكويتيين خلال 2011

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي أن البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تشير إلى أن إجمالي عدد سكان دولة الكويت بلغ في نهاية العام 2011 نحو 3,69 ملايين، مرتفعا بواقع 3,2٪عن العام الأسبق، حيث بلغ عدد الكويتيين حوالي 1,18 مليون نسمة، أو 32٪ من إجمالي عدد السكان.

ولاحظ «الوطني» أن النمو كان أعلى بقليل من السنوات الأخيرة، حيث نما عدد السكان بمعدل متوسط قدره 2,9٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفي المقابل، شكل عدد السكان الوافدين نسبة 68٪من عدد سكان الكويت في نهاية عام 2011، حيث ارتفع عدد الوافدين بمقدار 80 ألفا تقريبا (3,3٪) مقارنة بالفترة نفسها من العام الأسبق، الأمر الذي عكس ولو بشكل بسيط انتعاش النشاط الاقتصادي، كما لوحظ أن نمو عدد الوافدين قد بلغ ذروته قبل اربع سنوات حيث بلغت نسبة هذا النمو 8,6٪ قبل أن تنخفض إلى نحو 0,5٪ خلال عامي 2008 و2009، ومنذ ذلك الحين ارتفعت نسبة هذا النمو إلى وتيرة أكثر اعتدالا. ونما إجمالي حجم القوى العاملة في الكويت بنسبة 3,2٪ في نهاية العام 2011 ليبلغ 2,18 مليون، وكان النمو في حجم القوى العاملة الكويتية قويا، حيث تجاوز النمو نسبة 6 ٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

أما بالنسبة للعمالة الوافدة، فقد ارتفعت الأرقام في كلا القطاعين العام والخاص، إلا أنها تراجعت في قطاع العمالة المنزلية.ولكن النمو في العمالة الوافدة جاء متباطأ وبنسبة 3,4٪.

من جهة اخرى، ارتفع عدد الموظفين الكويتيين في نهاية العام 2011 بما يزيد عن 21,500 موظف، وهو رقم أفضل من الرقم الذي سجل العام الأسبق والبالغ 16,200، وشكل عدد الوظائف الجديدة في القطاع العام نحو 17,000 وظيفة، أي ما يقارب ضعف الزيادة المسجلة عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغت نسبة الوظائف الجديدة في القطاع الخاص 21٪ من جميع الوظائف الجديدة مما حافظ على التغير الطفيف بين حصص القطاعين العام والخاص مقارنة بالسنوات السابقة، ويلاحظ أن عدد الوظائف الجديدة في القطاع الخاص بين المواطنين الكويتيين بلغت 4,400 وظيفة في نهاية العام 2011، وقد استحوذت المرأة على نصف عدد الوظائف الجديدة، وارتفع عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص إلى 80 ألفا.

اما بالنسبة للكويتيين العاملين في القطاع العام، فقد تسارعت وتيرة النمو خلال العام 2011 مع خلق الحكومة أكبر عدد من الوظائف منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث أضاف القطاع العام أكثر من 17 ألف وظيفة للمواطنين الكويتيين في نهاية العام 2011، وفي الواقع، بلغ عدد الكويتيين الداخلين إلى القطاع العام تقريبا الضعف مقارنة بالعام 2010. ونوه «الوطني» الى أن عدد الموظفين الجدد في القطاع العام يفوق 17 ألف موظف، مقارنة بعددهم البالغ 8,800 خلال الفترة نفسها من العام السابق، وهو أعلى رقم يسجل على الإطلاق. ويعزى هذا الارتفاع في حصة القطاع العام من التوظيف إلى اعتماد زيادة الرواتب في القطاع الحكومي، الأمر الذي ربما أدى إلى نزوح بعض الموظفين من القطاع الخاص إلى القطاع العام. وأضاف القطاع العام 5,500 وظيفة للوافدين، وهو رقم أعلى بقليل منه في السنتين السابقتين.

ومنذ العام 2000، استمرت مساهمة المرأة في القوى العاملة الكويتية بالارتفاع، فقد ارتفعت مساهمتها من 35٪ إلى 46٪. وتعزى تلك الزيادة إلى الإنجازات التعليمية للمرأة.

وفي المقابل، بلغت نسبة النساء من سن 25 عاما وما فوق الحاصلات على درجة دبلوم أو أعلى 61٪ مقارنة بنسبة 39 ٪ للرجال.

وبالنسبة إلى القطاع العام، فقد ارتفعت نسبة النساء الكويتيات العاملات في القطاع من 41٪ في العام 2005 إلى 45٪ بنهاية ديسمبر 2011، وفي حين كانت الزيادة في هذا القطاع تدريجية، فقد شهد القطاع الخاص تحولا أكثر دراماتيكية في مشاركة المرأة، حيث ارتفعت نسبة الموظفات الكويتيات في القطاع الخاص من 39٪ إلى 51٪على مدى السنوات الخمس الماضية.

أما صافي التغيير في قوى العاملة الوافدة (لا تشمل العمالة المنزلية) فقد بلغ 48,700 موظف في نهاية العام 2011، ومن الملاحظ أن تعيين غير الكويتيين في القطاع الحكومي كان طفيفا نسبيا وبواقع 5,400 موظف، مقابل تعيين 43,200 موظف في القطاع الخاص.

.. والبنك يحصل على موافقة «المركزي» لزيادة حصته في «بوبيان»

أفاد بنك الكويت الوطني بأنه تسلم كتابا من بنك الكويت المركزي يفيد بموافقته على زيادة نسبة تملك البنك في رأسمال بنك بوبيان من 47,29٪ الى 60٪.

وقال بيان للبنك على موقع البورصة، ان اجل سريان هذه الموافقة هو ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ 2012/4/8.

كما أفاد بيان البنك بأنه سوف يقوم بمخاطبة هيئة أسواق المال لطلب موافقتها اللازمة لهذا الغرض عملا بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

السعودية تحدد 3500 ريال كحدّ أدنى للأجور بالقطاع الخاص

الرياض ـ رويترز: نقلت صحيفة عكاظ السعودية عن مصادر مطلعة بوزارة العمل أنه جرى الاتفاق مع صندوق الموارد البشرية لتطبيق نظام يفرض 3500 ريال كحد أدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص.

وذكرت الصحيفة عن المصادر التي لم تكشف هويتها أن تطبيق الحد الادنى سيبدأ اعتبارا من الشهر المقبل.

وقالت «أشارت المصادر الى أن الوزارة ستنفذ القرار وستتم مراقبته وفرض غرامات مالية على الشركات المتقاعسة عن التطبيق تبدأ من 5000 ريال».

ويشغل نحو 90٪ من السعوديين العاملين وظائف في القطاع الحكومي بينما يشغل نحو ثمانية ملايين عامل أجنبي 90٪ من وظائف القطاع الخاص.

ويشغل الوافدون عادة وظائف تقنية مرتفعة الأجور لا يمتلك كثير من السعوديين الخبرة الكافية للعمل فيها، ويعمل الوافدون أيضا في وظائف متدنية الأجور يراها السعوديون مهينة.

وتعمل الحكومة السعودية على زيادة عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص إذ أطلقت في 2011 برنامج «نطاقات» الذي يحدد العدد المطلوب توظيفه من السعوديين مقابل الأجانب وفقا لحجم كل شركة والقطاع الذي تعمل به.

ليبيا تحقق في عقود النفط المبرمة في عهد القذافي

طرابلس ـ رويترز: قال مسؤول بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي إن طرابلس فتحت تحقيقا مع شركات النفط الاجنبية بشأن علاقاتها السابقة بنظام معمر القذافي.

وقال سالم قنان عضو لجنة النفط بالمجلس ان الحكومة طلبت مستندات من المؤسسة الوطنية للنفط المسؤولة عن العقود بين الشركات الخاصة والدولة.

وأضاف أن لجنته تلقت معلومات من أشخاص عملوا في قطاع الطاقة أثناء حكم القذافي أثارت شكوكا حول العقود التي أبرمت خلال تلك الفترة.

وقال لـ «رويترز» «هناك شكوك حول بعض العقود التي أبرمتها المؤسسة مع شركات أجنبية يبدو أنها تمت بتأثير من سيف الاسلام القذافي».

وسيف الاسلام محتجز في ليبيا ومطلوب للمحاكمة من السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية. وكان سيف الاسلام الذي تلقى تعليمه في كلية الاقتصاد بلندن ومساعدوه نقاط اتصال مهمة في ليبيا بالنسبة لكثير من الحكومات الغربية والشركات.

وخلال حكم القذافي الذي استمر نحو أربعة عقود، عملت شركات نفطية عالمية كبرى في ليبيا أو وقعت صفقات نفطية مع طرابلس.

رئيسة البرازيل تنتقد السياسة النقدية لأميركا

واشنطن ـ د.ب.أ: انتقدت رئيسة البرازيل ديلما روسيف السياسة المالية للولايات المتحدة الاميركية، وذلك في لقاء مع نظيرها الاميركي باراك اوباما بالبيت الابيض.

وعقب الاجتماع الذي عقد في المكتب البيضاوي، قالت روسيف انها اعربت لاوباما عن مخاوفها ازاء السياسات النقدية التوسعية في دول العالم المتقدم التي تزيد من اسعار الصادرات البرازيلية وبالتالي تقلل قدرتها التنافسية.

وقالت روسيف: هذه السياسات النقدية التوسعية، وبمعزل عن السياسات المالية، تؤدي في نهاية المطاف الى خفض قيمة العملة في الدول المتقدمة وبالتالي تضعف آفاق النمو في الدول الصاعدة.

ولم يرد اوباما بشكل مباشر على تعليقات روسيف امام الصحافيين، كما رفض المتحدث الرئاسي جاي كارني التعليق على موضوع العملة عندما سئل عنها لاحقا.

دراسة: الإمارات أفضل مقصد للعمل في المنطقة

دبي ـ وكالات: عززت الامارات موقعها كأكثر دول الخليج شعبية بين الوافدين المقيمين في المنطقة، بحسب دراسة لشركة غلف تالنت دوت كوم، التي اوضحت ان دبي وبشكل ملحوظ اكثر المدن جاذبية، وبينت الدراسة البحثية التي جاءت تحت عنوان «التوظيف وحركة الرواتب في الخليج» ان الامارات وقطر احتفظتا بمكانتهما كمقصدين اساسيين للوافدين، بينما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة، وحافظت قطر على المرتبة الثانية فيما يتعلق بشعبيتها بين الوافدين، بينما كانت البحرين الاقل جاذبية بين جميع المناطق في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2011، حيث هبطت من المركز الرابع الذي احتلته في العام السابق تسبقها الكويت وعمان.

وتظهر الدراسة ان ارباب الاعمال في الخليج يجدون سهولة اكبر في توظيف المواطنين الغربيين مقارنة بتوظيف الآسيويين، ويعود السبب الى انتشار البطالة في الدول الغربية وانخفاض الزيادة في متوسط الرواتب، لكن اصحاب بعض الاعمال يواجهون صعوبات في اجتذاب المرشحين للوظائف من الدول الغربية ممن يعتقدون ان المنطقة غير مستقرة من الناحية الامنية بعد مشاهدتهم للتغطية الاعلامية المكثفة للاحداث السياسية في المنطقة العربية، ويلقي تقرير العام الحالي الضوء على التوجهات الحكومية في المنطقة لتوطين الوظائف وجعل هذا الموضوع اولوية رئيسية، اضافة الى تنفيذ خطط متعددة للوصول الى ذلك الهدف، وذكر التقرير ان اساليب اكثر ابداعية يتم تجربتها في بعض دول الخليج تشمل ادخال عناصر الاختيار والمنافسة والحوافز التجارية.

يقام تحت رعاية وزير التجارة والصناعة في 27 مايو

«أجيليتي» تشارك بملتقى الشركات الخدمية

يرعى وزير التجارة والصناعة انس خالد الصالح اكبر ملتقى للشركات الخدمية في الكويت وتنظمه برايتون ميديا.

وتشارك في الحدث نخبة الشركات الخدمية حيث تلتقي الخبرات والإمكانات وبهذا الصدد اعلن مدير عام برايتون ميديا سعد الرشيد عن مشاركة شركة أجيليتي الشركة الرائدة في قطاع الخدمات اللوجستية في ملتقى الشركات الخدمية الذي سيتم تنظيمه خلال الفترة 27 و28 مايو المقبل وذلك في مركز المؤتمرات بفندق موفنبيك المنطقة الحرة.

وقال ان مشاركة اجيليتي في هذا الحدث تأتي لأهميته كونه يعتبر أحد الفعاليات الأكبر من نوعها والمعنية بتجمع القطاع الخدمي أحد أهم المفاصل الأساسية في خطة التنمية والشريك الاستراتيجي لكافة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة.

وتعتبر اجيليتي أكبر مجموعة خدمية في منطقة الشرق الأوسط وواحدة من ابرز اللاعبين الرئيسيين في السوق اللوجستية العالمية حيث تغطي خدماتها أكثر من 100 دولة من خلال 550 مكتبا حول العالم.

وتتميز اجيليتي بأنها تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات والحلول العملية المصممة خصوصا لكافة الأنشطة والقطاعات من خلال عملها جنبا إلى جنب مع عملائها لفهم الاحتياجات والتحديات التي تواجه أعمالهم لذا نجحت خلال مسيرتها في تقديم خدمات متميزة لعملائها على المستوى العالمي في قطاعات متعددة.

وأوضح الرشيد أن ملتقى الشركات الخدمية واحد من الفعاليات الرائدة التي ستلقي الضوء على آخر التطورات في سوق الخدمات وهو ما سيحدد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تنفيذ الخطة التنموية بشكل ناجح.

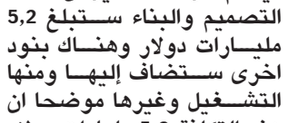
انس الصالح

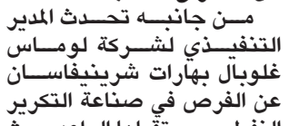
علي ميكائيل

خلال مؤتمر ومعرض بترول الخليج

إسماعيل: تكلفة تصميم وبناء مصفاة ڤيتنام 5,2 مليارات دولار

قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل ان الكلفة الاجمالية لتصميم وبناء مصفاة الصين التي تنوي الشركة تنفيذها في ڤيتنام سوف تبلغ 5,2 مليارات دولار، مبينا ان الحكومة الڤيتنامية متحمسة لتنفيذ هذا المشروع وانفقت 200 مليون دولار بمفردها لتجهيز موقع المصفاة كدعم منها.

حديث اسماعيل جاء على هامش مشاركته في الجلسة الاولى من اليوم الثاني لمؤتمر ومعرض بترول الخليج والذي اختتمت اعماله امس وسط حضور مميز وكبير من مؤسسة البترول الكويتية، وأوضح اسماعيل انه استعرض في مداخلته التحديات والفرص لدولة الكويت في قطاع التكرير العالمي مشيرا الى ان هذه التحديات متنوعة منها ما هو خاص بالبيئة وما يتعلق بالمعوقات الادارية الروتينية وكيفية تطوير المشروعات بشكل عام.

واشار اسماعيل الى ان التحديات التي تواجه صناعة التكرير والمصافي كبيرة جدا، مبينا ان مؤسسة البترول لديها استراتيجية لتطوير هذه الصناعة في مشاريعها خارج الكويت عن طريق ذراعها الخارجية شركة البترول الكويتية العالمية.

ولفت اسماعيل الى ان كافة مشاريع شركة البترول العالمية تندرج ضمن استراتيجية مؤسسة البترول 2020ـ2030 وقال «لقد استطعنا تطوير قدرات ذاتية موجودة في الشركة والتغلب على التحديات وذلك بتصميم نموذج اقتصادي يعتمد على عدة محاور أولها المصافي التي نبنيها بشرط ان تكون مرتبطة بتزويد النفط الخام الكويتي وثانيا ان تكون مجدية اقتصاديا وان تكون هناك محافظة على سلسلة القيمة المضافة وهو ما يعني اننا نبني مصفاة مرتبطة بمصنع بتروكيماويات ومرتبط بشبكة توزيع.

وعن الجديد في مشروعات الشركة لفت اسماعيل الى ان هناك تطورا سريعا في كافة مشاريع الشركة وأما بالنسبة لمشروع ڤيتنام «فنحن الآن في طور الوصول الى المراحل النهائية لإعداد خطة التمويل والموافقات الحكومية والتي انتهينا منها على ان نحصل على الموافقة النهائية على حزمة الحوافز.

وتابع اسماعيل قائلا: «نحن الآن في المرحلة النهائية للحصول على الموافقات النهائية الڤيتنامية وبعدها سنقدم المشروع بأكمله لمجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية للحصول على موافقته للمضي قدما في تنفيذ المشروع».

وأوضح ان مقومات نجاح مشروع ڤيتنام متوافرة وكبيرة لكونه مجديا اقتصاديا ومربوطا بالنفط الخام الكويتي في اشارة الى ان الطاقة التكريرية لهذا المشروع تبلغ 200 الف برميل يوميا موضحا ان مشروع ڤيتنام يتضمن مشروعا للبتروكيماويات يحقق قيمة مضافة للنفط الكويتي وان المشروع يحظى بدعم قوي من الحكومة الڤيتنامية.

ولفت اسماعيل الى ان الحكومة الڤيتنامية الى الان صرفت بحدود 200 مليون دولار على موقع المشروع كدعم وذلك لإعداد الموقع واعادة اسكان اكثر من 800 عائلة بحسب خطة اعادة تسكينهم في اماكن اخرى، مبينا ان المفاوضات طالت ولكن دعم الحكومة الڤيتنامية واضح وكذلك التزام الشركاء وخاصة البنوك والمقاولين والممولين.

وحول تكلفة مشروع مصفاة ڤيتنام قال اسماعيل ان تكلفة التصميم والبناء ستبلغ 5,2 مليارات دولار وهناك بنود اخرى ستضاف إليها ومنها التشغيل وغيرها موضحا ان هذه التكلفة 5,2 مليارات دولار سوف يتحملها الشريك الياباني مع شركة البترول العالمية فيما يتحمل الجانب الڤيتنامي 25٪ فقط وهو ما يعني ان الشركة والشريك الياباني سوف يتحملان مناصفة 75٪ من التكلفة.

وبخصوص مشروع الصين اوضح اسماعيل انه تم اختيار الشريك الاجنبي وهوس شركة (توتال) وهناك مفاوضات للوصول الى اتفاقية شراكة، موضحا ان الطرق المتبعة في مثل هذه المشاريع تبدأ بتوقيع اتفاقية تفاهم ومن ثم تبدأ المفاوضات للوصول في النهاية الى اتفاقية الشراكة والتي من المتوقع وحسب الخطة ان يتم التوقيع عليها في شهر يوليو القادم.

من ناحيته، قال العضو المنتدب للصحة والسلامة والبيئة في مؤسسة البترول الكويتية بدر الخشتي ان اهم التحديات التي تواجه المؤسسة هو الحفاظ على البيئة الكويتية والاستمرار والاصرار على تنفيذ المشاريع البيئية، معتبرا انها التحدي الاكبر.

وقال الخشتي خلال الجلسة الثانية من المؤتمر ان مؤسسة البترول لديها مشاريع بيئية كثيرة نفذت خلال الاعوام العشرة الماضية ما يقارب نحو 1,2 مليار دينار، معتبرا ان هذه المصاريف غير كافية وينبغي الاستمرار في المشاريع البيئية نظرا لتطورها.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة قطر للاسمدة الكيماوية ـ قافكو خليفة السويدي ان الحديث في اغلب جلسات المؤتمر ركزت على الغاز واهميته لتأمين الطاقة الكهربائية، مشيرا ان هذا الانطباع خطأ حيث ان استخدامات الغاز الاخرى وتحديدا في صناعة الاسمدة مهمة جدا حيث يعتمد عليها العالم في الغذاء، مضيفا ان دول الخليج تمتلك نسبة 40٪ من انتاج اليوريا عالميا. مشيرا إلى ان صناعة الاسمدة في الدول العربية تعاني من تشابك المفاهيم بين المبيدات و الاسمدة المعدنية التي تستخدم ويعتمد عليها العالم بتوفير الغذاء.

وفيما يتعلق بموضوع الاغراق للمواد البتروكيماوية الخليجية قال السويدي ان هناك اهتماما خليجيا لموضوع الحمائية، مشيرا ان الوضع يحتاج الى نشر الوعي لتلافي اي مشاكل مستقبلا وهذا يأتي من خلال عمل احصائيات عن الاسواق المستهدفة.

من جانبه تحدث المدير التنفيذي لشركة لوماس غلوبال بهارات شرينيفاسان عن الفرص في صناعة التكرير النفطي ومستقبلها الواعد حيث قال ان هناك العديد من الفرص الاستثمارية في مجال صناعة التكرير العالمي، مؤكدا على ان تلك الفرص تعتمد على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار في الاسواق والتقنيات والشركات العاملة بها، ضاربا مثالا لتلك الامثلة بصناعة التكرير في دول الخليج.

وأضاف ان الاسواق العالمية شهدت العام الحالي عددا من الاخبار التي اثرت في صناعة التكرير منها موافقة شركة توتال لاستحواذها على حصص في مصفاة الصين في شراكة مع مؤسسة البترول الكويتية واقبال ڤنزويلا على بيع مصفاة تيناس اي بي، مشيرا الى ان صناعة التكرير تشهد في الوقت الراهن عددا من الاتجاهات اهمها اختفاء المصافي البسيطة وخصوصا في أميركا الشمالية واوروبا واغلاق بعض المصافي المعقدة والمركبة والتي لا تستطيع التعامل مع النفط الثقيل بالاضافة الى استبدال بعض المصافي العالمية بمصاف جديدة ومجمعات بتروكيماويات في منطقة الشرق الاوسط وآسيا وروسيا.

من جانبه، قال العضو المنتدب لشركة الفحم البترولي رياض الصالح ان القطاع الخاص يلعب دورا بارزا في الصناعات النفطية خلال الفترة الراهنة، متناولا تاريخ وحدة الفحم البترولي في مصفاة ميناء عبدالله والتي انشئت في عام 1981 بالاضافة الى تاريخ مصنع الفحم البترولي الذي انشىء في عام 2004 بتوجه من صاحب السمو الأمير لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة بمشاركة 6 شركات كويتية وعالمية.

● أحمد مغربي

د.جاسم بشارة يكرّم حسين إسماعيل

«بيتك للأبحاث»: 520 مليار دولار الفائض الإجمالي لدول الخليج في 2011

أشار تقرير شركة بيتك للابحاث، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، الى ان اجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي حقق فائضا كبيرا بنهاية العام الماضي بلغ 520 مليار دولار، قياسا بالعام 2010 حيث بلغ الفائض 222,8 مليارا، وذلك بفضل الصادرات الكبيرة من النفط وارتفاع الاسعار، مبينا ان الكويت حققت فائضا بلغ 62,3 مليار دولار لتأتي في المركز الرابع بعد كل من السعودية والامارات وقطر.

وتوقع التقرير ان يواصل فائض الميزان التجاري المجمع لدول المجلس مساره التصاعدي بنهاية العام الحالي ليصل الى 500 مليار على الاقل مع زيادة الطلب على النفط ومشتقاته.

وفي التفاصيل، ذكر التقرير ان اجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي حقق فائضا وقدره 520 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بمبلغ 222,8 مليار دولار عام 2010 نظرا للصادرات الكبيرة للمنتجات الهيدروكربونية، لافتا الى ان الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي هو الاكبر في العالم، ويبلغ ضعف حجم الفائض التجاري للصين، ويقدر بحوالي ثلثي العجز التجاري للولايات المتحدة.

وأشار التقرير الى ان المملكة العربية السعودية تمتلك ما يقرب من نصف الفائض التجاري لدول الخليج (245 مليار دولار) في 2011، تليها دولة الامارات العربية المتحدة (94 مليار دولار)، ثم قطر (79 مليار دولار)، ثم الكويت (62,3 مليار دولار)، ثم عمان (31,6 مليار دولار)، ثم البحرين (8,1 مليار دولار).

وتمثل المنتجات الهيدروكربونية 80٪ من اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، ويعزز هذه الصادرات ارتفاع اسعار النفط وانتاج النفط الخام، ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه التصاعدي طوال عام 2012، ويرجع ذلك اساسا الى استمرار الطلب من صناعة النقل وتوقعات استمرار انتعاش الاقتصادي العالمي بشكل تدريجي، حيث يتوقع ان دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر في تسجيل فائض تجاري كبير في نطاق 400 ـ 500 مليار دولار في 2012 اعتمادا على الصادرات القوية للمنتجات الهيدروكربونية.

وقد ارتفع في الآونة الاخيرة معدل التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية بشكل كبير بناء على التزايد الكبير في الطلب على المنتجات الهيدركربونية، على سبيل المثال، تزايدت نسبة تجارة الهند مع دول مجلس التعاون من 2٪ من تجارة دول مجلس التعاون الكلية في عام 2001 الى اكثر من 11٪ بحلول عام 2011 بينما تزايدت نسبة تجارة الصين مع دول مجلس التعاون من 4٪ من اجمالي تجارة دول المجلس في عام 2001 الى ما يقرب من 10٪ بحلول عام 2011.

وخلص التقرير للقول ان دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر في تسجيل فائض تجاري ضخم في نطاق 400 ـ 500 مليار دولار في عام 2012 اعتمادا على الصادرات القوية للمنتجات الهيدروكربونية.

ومن المتوقع ان يستفيد اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من اعادة توجيه التجارة الخارجية المتزايد من الدول المتقدمة في الغرب نحو الاسواق الناشئة متسارعة النمو، وستقوم الاسواق الناشئة بتوجيه دفة النمو العالمي في السنوات المقبلة، وستكون هذه الاسواق مسؤولة عن اكثر من ثلث النمو الاقتصادي في العالم بحلول عام 2015.

ارتفاع الفائض التجاري الصيني من جديد

بكين ـ أ.ف.پ: استأنفت الصين في مارس تسجيل فائض تجاري لكن صادراتها مازالت تعاني من أزمة الدين في أوروبا وانتعاش متقلب في الولايات المتحدة بينما تباطأ نمو الواردات الى حد كبير.

ويبلغ الفائض التجاري 5,35 مليارات دولار بعد عجز هائل وصل الى 31,5 مليارا في فبراير، كما تفيد ارقام نشرتها الجمارك الصينية. وتقول هذه الأرقام ان صادرات ثاني اقتصاد في العالم ارتفعت بنسبة 8,9٪ على مدى عام لتبلغ 165,66 مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات 160,30 مليارا أي بزيادة قدرها 5,3٪. وقال لياو كون الاقتصادي في سيتي بانك انترناشيونال في الصين لوكالة فرانس برس ان «فائض مارس اقرب الى الضعيف اذ ان التدهور في الاسواق الخارجية العام الماضي ما زال يؤثر على الصادرات الصينية».

إلا ان استئناف تسجيل الفائض التجاري شكل مفاجأة للمحللين الـ 15 الذين استطلعت وكالة داو جونز آراءهم وكانوا يتوقعون عجزا بقيمة 3,2 مليارات دولار مع ارتفاع الصادرات 7,2٪ وارتفاع اكبر في الواردات بنسبة 9,3٪.

وقال كو هونغبين كبير اقتصاديي مصرف اتش اس بي سي في الصين ان «هذا يعني ان الطلب الداخلي مازال في حالة تباطؤ». ولمجمل الفصل الأول من العام سجلت الصين فائضا طفيفا في مبادلاتها بلغ 670 مليون دولار بينما ارتفع حجم تجارتها الخارجية على مدى عام 7,3٪.

وتشكل الآلات والمنتجات الالكترونية 253 مليار دولار من صادرات الصين التي بلغت قيمتها 430 مليار دولار في تلك الفترة.